AL-NAHRAIN JOURNAL OF LEGAL SCIENCE Vol.26 (NO. 3) 2024, pp. 245-271

AL-NAHRAIN UNIVERSITY
COLLEGE OF LAW

ISSN:3006- 0605 DOI:10.58255

مجلة النهرين للعلوم القانونية العدد: ٣ المجلد: ٢٦ آب ٢٠٢٤

Received:26/5/2024 Accepted: 1/6/2024 Published: 1/8/2024

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

Correction of Contracts in Civil Law: Mechanisms and Challenges

Dr. Rasha Amer Sadek
Rasha-A-S@yahoo.com

Abstract

This research focuses on the topic of contract rectification in civil law, aiming to shed light on the mechanisms and challenges related to this important subject. Contract rectification is considered a vital issue faced by courts and legislators, as parties to legal contracts must retain the ability to modify contract terms in light of changing circumstances and requirements.

The research begins by clarifying the concept of contract rectification in civil law, indicating that rectification is a legal mechanism for amending contract terms after its formation, with the aim of restoring balance in the contractual relationship and achieving justice between the parties. Among the cases that may warrant contract rectification are computer errors, mistakes in calculations, and changes in economic or legal conditions.

The research then addresses the available mechanisms for contract rectification in civil law. It indicates that one of the fundamental mechanisms is mutual agreement between the parties to modify the contract, whereby a new agreement is reached that stipulates different conditions from those specified in the original contract.

Additionally, the court may compel the parties to modify the contract if specific legal conditions are met, such as fundamental error or manipulation.

However, contract rectification in civil law faces diverse challenges. The research discusses some key challenges, such as determining the existence of errors in the contract, identifying their nature and impact on the contract, and determining the possibility of rectifying contracts in the presence of material or arbitrary conditions. It also examines challenges in implementing contract rectification and identifying the mechanisms that should be followed to ensure proper implementation.

In conclusion, the research demonstrates the importance of contract rectification in civil law and its role in preserving justice and balance in contractual relationships. It concludes that the available mechanisms for contract rectification are powerful legal tools to achieve this objective, taking into account the challenges that may arise in the rectification process and the need to deal with them wisely and effectively.

"تصحيح العقود في القانون المدني: الآليات والتحديات"

م.د. رشا عامر صادق
كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد

الملخص
يتناول هذا البحث موضوع تصحيح العقود في القانون المدني العراقي ، ويهدف إلى تسليط الضوء على الآليات والتحديات المتعلقة بهذا الموضوع المهم. يُعد تصحيح العقود من القضايا الحيوية التي تواجهها المحاكم والمشرعون، حيث يتعين على الأطراف في العقود القانونية الاحتفاظ بالقدرة على تعديل شروط العقد في ظل تغير الظروف والمتطلبات.
يستهل البحث بتوضيح مفهوم تصحيح العقود في القانون المدني بصورة عامة ، اذ أن التصحيح يُعد آلية قانونية لتعديل شروط العقد بعد إبرامه، وذلك بهدف إعادة توازن العلاقة التعاقدية وتحقيق العدالة بين الأطراف. ومن بين الحالات التي يمكن أن تستدعي تصحيح العقود هي الأخطاء الحاسوبية، والأخطاء في الحسابات، وتغير الظروف الاقتصادية أو القانونية.
كما يتناول البحث الآليات المتاحة لتصحيح العقود في القانون المدني والذي يشير إلى أن أحد الآليات الأساسية هو الاتفاق بين الأطراف على تعديل العقد، حيث يتم التوصل إلى اتفاق جديد ينص على شروط مختلفة عن تلك المنصوص عليها في العقد الأصلي. كما يمكن للمحكمة أن تُلزم الأطراف بتعديل العقد إذا توافرت شروط قانونية محددة، مثل الخطأ الأساسي أو التلاعب.
ومع ذلك، يواجه تصحيح العقود في القانون المدني تحديات متنوعة. يناقش البحث بعض التحديات الرئيسية مثل تحديد حقيقة وجود أخطاء في العقد وتحديد طبيعتها وأثرها على العقد، وتحديد إمكانية تصحيح العقود في حالة وجود شروط جوهرية أو تعسفية. كما يناقش أيضًا تحديات في تنفيذ تصحيح العقود وتحديد الآليات التي يجب اتباعها لضمان تنفيذها بشكل صحيح.
في الختام، يُظهر البحث أهمية تصحيح العقود في القانون المدني ودورها في الحفاظ على العدالة والتوازن في العلاقات التعاقدية. ويستنتج بأن الآليات المتاحة لتصحيح العقود تعد أدوات قانونية قوية لتحقيق هذا الهدف، مع الأخذ في الاعتبار التحديات التي يمكن أن تواجه عملية التصحيح وضرورة التعامل معها بحكمة وفعالية.

- المقدمة :

التصحيح العقدي هو مبدأ قانوني أساسي في القانون المدني يسعى إلى تصحيح الأخطاء والعيوب التي قد تظهر في العقود. يهدف هذا المبدأ إلى تعزيز مبدأ العدالة التعاقدية وتحقيق التوازن بين حقوق والتزامات الأطراف في العقد. يعتبر تصحيح العقود جزءًا هامًا من النظام القانوني لأنه يوفر آليات لمعالجة الأخطاء والتناقضات التي قد تؤثر على صحة العقد وتضر بحقوق الأطراف المتعاقدة. تصحيح العقد بمعناه المتقدم وفق القانون المدني العراقيوهو ينطوي على تغيير أحد عناصر العقد المعيب مما يؤدي إلى صحته وتطهير آثاره. ونتيجة لذلك، يجب استيفاء ثلاثة شروط أساسية لإجراء التصحيح. وهذه الشروط هي أولاً: وجود عيب في العقد، وثانياً: وجود تغيير في أحد مكونات العقد أو مكوناته. الشرط الثالث: أن يبقى العقد على حاله دون تغيير. ونتيجة لذلك، يجب علينا أولا أن نقدر الشروط اللازمة للتصحيح في مطلب أول، ثم يجب أن نفرق بين التصحيح وما شابهه. قد يختلط تصحيح العقد المعيب بالموافقة على العقد المعيب، وقد يختلط التصحيح بتغيير العقد، وأخيراً قد يختلط تصحيح العقد المعيب بتعديله. [1] تشمل آليات تصحيح العقود في القانون المدني مجموعة من الأدوات والإجراءات التي يمكن استخدامها لتعديل أو تصحيح العقود المعيبة. على سبيل المثال، قد يتم تصحيح العقد بواسطة الإلغاء الكلي للعقد وتوقيف تنفيذه، أو عن طريق تعديل بعض بنود العقد لإصلاح الأخطاء الموجودة. يمكن أيضًا تنفيذ تصحيح العقود عبر طرق بديلة مثل المفاوضات بين الأطراف أو اللجوء إلى الوساطة أو التحكيم.[2]

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف آليات تصحيح العقود في القانون المدني وتحديد التحديات التي تواجهها. ستتناول الدراسة أيضًا التطورات القانونية الحديثة في هذا المجال والأسس النظرية التي تقوم عليها تلك الآليات.

من المتوقع أن تساهم هذه الدراسة في تعزيز الفهم لآليات تصحيح العقود في القانون المدني وتحديد القضايا الرئيسية التي يجب معالجتها. ستوفر الدراسة مرجعًا قيمًا للمحامين والقضاة والباحثين والمهتمين بالقانون المدني، وقد توجه اهتمامًا إضافيًا إلى تطوير النظام القانوني وتحسين ممارسات التصحيح العقدي في المستقبل.

- المشكلة البحثية :

المشكلة البحثية في هذا البحث هي كيفية دراسة آليات تصحيح العقود في القانون المدني والتحديات التي تواجهها. يهدف البحث إلى التعرف على الآليات المستخدمة لتصحيح العقود المعيبة وكيفية تطبيقها في النظام القانوني المدني العراقي. تتضمن الدراسة السؤال الرئيسي و هو (ما هي الآليات التي يتم استخدامها لتصحيح العقود المعيبة في القانون المدني العراقي، وما هي التحديات التي تواجه هذه الآليات؟).

1- Hameed, Muntasser Majeed. "Hybrid regimes: An Overview." IPRI Journal 22, no1(Jun): 1-24. doi.org/10.31945/iprij.220101.للاطلاع اكثر:

[2] - Torgāns, Kalvis, Jānis Kārkliņš, Vadims Mantrovs, and Lauris Rasnačs. Contract Law in Latvia. Kluwer Law International B.V., 2020, p.23-30.

- الاهمية البحثية :

الأهمية البحثية لهذا البحث تكمن في عدة جوانب:

١- مساهمة في تطوير الممارسات القانونية: من خلال فهم آليات تصحيح العقود في القانون المدني وتحديد التحديات المرتبطة بها، للتوصل الى فهم أفضل لهذه الآليات يمكن أن يؤدي إلى تحسين العدالة التعاقدية وضمان حقوق الأطراف في العقود.

٢- تحسين فهم القانون المدني: يعد تصحيح العقود جزءًا أساسيًا من القانون المدني، ومن خلال دراسته وتحليله يمكن للبحث أن يساهم في تعزيز فهم القانون المدني وقواعده و يوضح الأسس النظرية التي يقوم عليها تصحيح العقود وكيفية تطبيقها في النظام القانوني في العراق.

٣- المساهمة في حل المشكلات القانونية: يمكن للبحث أن يساهم في حل المشكلات القانونية المتعلقة بتصحيح العقود وتقديم توصيات وإرشادات لتطوير النظام القانوني وتحسين ممارسات التصحيح العقدي كما يمكن أن يكون للبحث تأثير واضح على الأدبيات القانونية ويعزز المعرفة المتاحة في هذا المجال.

باختصار، فان الأهمية البحثية لهذه الدراسة تكمن في تعزيز المعرفة والفهم لآليات تصحيح العقود في القانون المدني العراقي، وتحديد التحديات التي تواجهها ، بما يضمن تطوير الممارسات القانونية وتحسين النظام القانوني ، مما يعود بالفائدة على المجتمع والأفراد المتعاقدين.

- أهداف البحث :

أهداف البحث في دراسة "تصحيح العقود في القانون المدني: الآليات والتحديات" هي:

اولا- تحليل آليات تصحيح العقود: يهدف البحث إلى تحليل ودراسة الآليات المستخدمة لتصحيح العقود المعيبة في القانون المدني العراقي. سيتم استعراض الأدوات والإجراءات المتاحة للأطراف لتعديل العقود المعيبة وتصحيح الأخطاء والعيوب فيها.

ثانيا- تحديد التحديات المتعلقة بتصحيح العقود: سيتم تحليل التحديات والمشكلات التي يواجهها تصحيح العقود في القانون المدني. سيتم مناقشة قضايا مثل تحديد الأخطاء التي يمكن تصحيحها، وتحديد مدى التعديل اللازم، وصعوبة إثبات وجود الأخطاء في العقود.

ثالثا- استكشاف التطورات القانونية: سيتم استكشاف التطورات القانونية الحديثة في مجال تصحيح العقود في القانون المدني. سيتم تحليل التغيرات القانونية والنصوص التشريعية الجديدة المتعلقة بتصحيح العقود، وتقييم تأثيرها على الممارسات القانونية.

رابعا- التوصل الى توصيات لتحسين الممارسات القانونية: بناءً على التحليل والدراسة المنهجية، ستقدم الدراسة توصيات وإرشادات لتحسين الممارسات القانونية المتعلقة بتصحيح العقود في القانون المدني. ستركز هذه التوصيات على تعزيز العدالة التعاقدية وتحسين وضوح وفعالية الآليات المتاحة للأطراف.

خامسا- تطوير المعرفة القانونية: ستساهم الدراسة في تطوير المعرفة القانونية حول تصحيح العقود في القانون المدني. سيشكل البحث مرجعًا هامًا للمحامين والقضاة والباحثين والمهتمين بالقانون المدني في العراق وفتح الباب لتعزيز النقاش والتفكير في هذا الموضوع المهم.

المطلب الأول: الآليات لتصحيح العقود في القانون المدني

تعد العقود أحد أساسيات الحياة الاجتماعية والتجارية في المجتمعات، حيث تمثل آلية قانونية لتنظيم العلاقات المالية والتعاقدية بين الأفراد والشركات. ومع ذلك، فإنه في بعض الأحيان قد يحدث خطأ أو تضارب في صياغة العقود، مما يستدعي الحاجة إلى آليات لتصحيحها.

يهدف القانون المدني إلى توفير العدالة والتوازن في العلاقات المدنية، ولذلك فإنه يتضمن آليات محددة لتصحيح العقود المبرمة بين الأطراف. يتعامل القانون المدني مع مفهوم الخطأ في العقود، والذي يمكن أن يكون نتيجة للتلاعب أو الغفلة أو الجهل أو أي سبب آخر يؤدي إلى تشويه المعنى الحقيقي للعقد.[١]

الفرع الأول: مبادئ تصحيح العقود:

مبادئ تصحيح العقود هي مجموعة من المبادئ القانونية التي تساعد في تحديد الطرق التي يمكن من خلالها تعديل العقود التي تعاني من أخطاء أو عيوب قانونية. تهدف هذه المبادئ إلى تحقيق العدالة وإصلاح العقود المعيوبة بحيث يكون للأطراف حقوق والتزامات صحيحة ومنصفة.[٢]

-أولا : تعريف تصحيح العقود وأهميته في القانون المدني:

تصحيح العقود هو مصطلح قانوني يشير إلى إجراء يتم اتخاذه لتعديل عقد قانوني صالح وملزم بين الأطراف. يتم استخدام تصحيح العقود لتصحيح أخطاء أو عيوب في العقد تم اكتشافها بعد توقيع العقد ولكن قبل تنفيذه. يمكن أن تكون هذه الأخطاء أخطاء كتابية أو أخطاء في الفهم أو نقص في المعلومات أو أي أمر يؤثر على صحة واعتبارية العقد. واذا كان العقد باطلاً ،فأنه يعدكأنها لم تكن، وإذا أريد لها أن تتحقق فلا بد من إعادة إنشائها من الصفر بعد تطهيرها من الخلل الذي أدى إلى عدم كفاءتها. العقد الباطل ليس له أي تأثير، ونتيجة لذلك، يتم التخلي عن المسؤوليات التي كان من المفترض أن يوفرها العقد. وإذا لم تكن هذه المسؤوليات قد تم سنها بعد، فلا يمكن سنها بعد ذلك. فإذا تم سنها، فيجب إعادة الأطراف إلى أوضاعها الأصلية قبل إبرام العقد، أي سيتم إرجاع الأطراف المتعاقدة إلى حالتها الأصلية. قبل العقد كانوا يملكون الحقوق، وإذا كان لأحد الطرفين أي من الحقوق التي ترتبت عليه نتيجة العقد الباطل، فيجب على هذا الطرف أيضاً أن يتنازل عن أحد هذه الحقوق، إذ لا يجوز لشخص أن ينقل للغير أكثر مما يملكه بالفعل.[٣]

أهمية تصحيح العقود في القانون المدني تكمن في محاولة تصحيح الأخطاء والعيوب في العقود التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج غير عادلة أو غير مقبولة للأطراف. بواسطة تصحيح العقود، يتم تعديل العقد ليعكس بدقة نوايا وتوقعات الأطراف الأصلية والتأكد من أن العقد يعكس بنودهم الحقيقية.

---

[١] - حسن على الذنون، النظرية العامة للفسخ في الفقه الإسلامي والقانون المدني، دراسة مقارنة رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق بجامعة الملك فؤاد الأول، مطبعة نهضة مصر، ١٩٤٦، ص ٣٤-٤٠.

[٢] - عبد الحميد الشورابي، المشكلات العملية في تنفيذ العقد، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص ٥٠-٥٥.

[٣] د. حلمي بهجت بدوي ، آثار التصرفات الباطلة ، مجلة القانون والاقتصاد ،السنة الثالثة ،العدد الاول ، يناير ١٩٣٣ ،ص٣٨٠.

ويحاول المشرع وبمختلف انظمة الحكم تقليل آثار البطلان بإسقاط الجزء الذي يعتبر باطلاً من العقد بدلاً من إبطال العقد بأكمله، حيث أن باقي العقد لا يزال مشروعاً وله إمكانية أن يكون عقداً منفصلاً له آثار منفصلة. ونتيجة لذلك فإننا نتجنب إتلاف العقد بأكمله، ويتم الحفاظ على العقد عن طريق تقليله، وذلك من أجل الحد من الأضرار التي لحقت بالأجزاء المعيبة. من الاتفاقية نفسها وعدم توسيعها إلى المنطقة المناسبة.[٢]

على سبيل المثال، أن شخصًا يود شراء سيارة معينة ويتوصل إلى اتفاق مع البائع بشأن السعر والشروط. ولكنهم ارتكبوا خطأ في كتابة العقد ووضعوا سعرًا أعلى بمبلغ كبير من السعر الفعلي للسيارة. بعد التوقيع على العقد، اكتشف الطرفان الخطأ الذي ارتكبوه. هنا يمكن استخدام تصحيح العقد لتعديل السعر في العقد ليعكس الاتفاق الأصلي بين الطرفين ولكي يكون العقد صحيحًا وملزمًا.[٣] يجب أن يكون هناك اتفاق واضح بين الأطراف بشأن الخطأ أو العيب في العقد، ويجب أن يتم التصحيح في إطار معقول من الزمن بعد اكتشاف الخطأ. كما يجب أن يتم التصحيح في شكل ملموس وفقًا لمتطلبات القانون المعمول به.

تصحيح العقود يلعب دورًا حيويًا في ضمان تنفيذ العقود بصورة عادلة ومنصفة لجميع الأطراف المعنية. يساعد في حماية حقوق الأفراد والشركات ويعزز الثقة والاستقرار في العلاقات التجارية والعقودية.[٤]

- ثانيا : المبادئ الأساسية لتصحيح العقود (النية المشتركة، الخطأ الأساسي، الغش، العنف):

تتعلق هذه المبادئ بالعناصر التي يمكن أن تؤدي إلى تصحيح العقود في حالة وجود عيوب أو عوامل تؤثر على صحتها. هنا ندرج شرحًا مفصلاً لكل مبدأ بالإضافة إلى أمثلة لتوضيحها:

١- النية المشتركة (Consensus ad idem):

تعتبر النية المشتركة أحد المبادئ الأساسية لتصحيح العقود. ينص هذا المبدأ على أن جميع الأطراف في العقد يجب أن يكون لديهم تفاهم واضح حول الشروط والأحكام والموضوع الذي يتعاقدون عليه. إذا كان هناك اختلاف في النية المشتركة بين الأطراف، فقد يكون من الممكن تصحيح العقد، ومبدأ حسن النية في مجال العقود، ضرورة أن يتحلى كلُ طرفٍ من أطرافِ العلاقةِ التعاقدية بالصدقِ

---

2 -Aya sadeq jumaah , reality of the political rights of minotities in the Iraqi governorates thet are not organized in aregion journal posi ve school psychology .vol 6 no .4,2022/ Hameed, Muntasser Majeed. 2022. "Political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS)." Cuestiones Políticas 37, no. 65: 346-361/ Muntasser, M. H. 2022. " State-building and Ethnic Pluralism in Iraq after 2003." Журнал политической философии и социологии политики «Полития. Анализ. Хроника. Прогноз» 104. No.1: 110-130/ Hameed, Muntasser Majeed. "Hybrid regimes: An Overview." IPRI Journal 22, no1(Jun): 1-24. doi.org/10.31945/iprij.220101.

[٢] د. احمد يسري ،تحول التصرف القانوني ،دراسة مقارنة للمادة (١٤٤) من القانون المدني المصري على اساس المادة (١٤٠) من القانون المدني الألماني ،رسالة دكتوراه من جامعة هيدلبرج ،المانيا، مطبعة الرسالة ،مصر،١٩٥٨،ص٣٦.

[3] - La Porta, Rafael, Florencio Lopez De Silanes, Andrei Shleifer, and Robert W. Vishny. "Legal Determinants of External Finance." Journal of Finance 52, no. 3 (July 1, 1997): 1131. https://doi.org/10.2307/2329518.

[٤] - محمد حسن قاسم، نحو الفسخ بالإرادة المنفردة: قراءة في التوجهات القضائية والتشريعية الحديثة مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية، ع١، ٢٠١٠، من ص ٥٩-٦٥.

والأمانةِ والإخلاصِ، وألا يتناقض في تصرفاتِه أو أفعاله، بما يُنبئ عن سوءِ نيةٍ بما يكفل موافقة القانون لقواعد الاخلاق[1] على سبيل المثال: أنه تم إبرام عقد بيع لسيارة بين شخصين، وتوجد خطأ في المواصفات المذكورة في العقد. إذا كان كل من البائع والمشتري يعتقدان بنية مشتركة بشأن السيارة المعروضة للبيع، يمكن للعقد أن يتم تصحيحه عن طريق تعديل المواصفات لتتوافق مع نية الأطراف المشتركة.[2]

٢- الخطأ الأساسي (Fundamental mistake):

يتعلق مبدأ الخطأ الأساسي بوجود خطأ أو اعتقاد خاطئ يؤثر على أحد الأطراف في العقد بشكل كبير، بحيث إذا كان هذا الخطأ معروفًا للطرف الآخر، فقد يمكن تصحيح العقد، على سبيل المثال: شخصًا قام بشراء قطعة أرض بنية بناء منزل عليها، ولكنه تكتشف لاحقًا أن الأرض معرضة لمشاكل جوية خطيرة تجعل بناء المنزل غير ممكن. في هذه الحالة، إذا كان البائع على علم بوجود هذه المشكلة ولم يخبر الشخص الآخر، يمكن تصحيح العقد بإلغائه أو تعديل شروطه.[3]ويتحقق الخطأ من خلال الانحراف بالفعل أو بالترك، ومعياره موضوعي مجرد لا يرتبط بهذا الفاعل بالذات، بل ينظر فيه إلى سلوك الشخص العادي المتوسط في مثل الظروف الخارجية التي وجد فيها الفاعل.[4]

٣- الغش (Fraud):

إذا تم استخدام الغش أو التلاعب في إبرام العقد، فقد يكون هناك أساس لتصحيح العقد. يشير مصطلح "الغش" إلى إخفاء معلومات مهمة أو تقديم معلومات خاطئة بقصد تضليل الطرف الآخر والتأثير على قراره في العقد، على سبيل المثال : أن شخصًا قام ببيع هاتف محمول مستعمل ولكنه أخفى على المشتري أن الهاتف يعاني من مشكلات فنية جسيمة. في حالة اكتشاف المشتري لهذا الغش، يمكنه طلب تصحيح العقد من خلال المطالبة بتعويض أو إلغاء العقد.[5]ترى بعض الأحكام الشرعية أن الغش هو فعل أو امتناع من المدين يرتكب بقصد الإضرار بالدائن، وبالتالي يعتبر خطأً متعمداً أن يقصد المدين الإضرار بالدائن.[6]

٤- العنف (Duress):

إذا تعرض أحد الأطراف في العقد لتهديد أو إجبار للتعاقد بضغوط خارجة عن إرادته، فقد يكون لديه حق تصحيح العقد. يتعلق العنف بتهديد الضرر الجسدي أو الاقتصادي للطرف الآخر لإجباره على التعاقد، وقد يكون ملجئ او غير ملجأ الإكراه الكلي أو الكامل هو المكان الذي لم يبق له قدرة أو خيار،

---

[1] عامر قاسم احمد القيسي، الحماية القانونية للمستهلك، دراسة في القانون المدني والمقارن، ط١، الدار العلمية الدولية، ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠٠٢، ص١٠٩.

[2] - محمد حسين منصور، الشرط الصريح الفاسخ دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ٢٣-٢٨.

[3] - محمد عبد الظاهر حسين، الدور القضائي إزاء الرغبة في إنهاء الرابطة العقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٤٣-٥٠.

[4] فودة، عبد الحكم: الخطأ في نطاق المسؤولية التقصيرية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ١٩٩٦ ، ص ٤٢ .

[5] - محمد لبيب شنب، الجحود المبتسر للعقد، دراسة في القانون الأمريكي مقارنة بالقانونين المصري والفرنسي مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق - جامعة عين شمس، مج ٣ ، ع ١ ، يناير ١٩٦١ ، من ص ١٣٩ - ١٦٧ .

[6] - د. عدنان ابراهيم السرحان ودوري حمد خاطر ، شرح القانون المدني ، مصادر الحقوق الشخصية ، الالتزامات دراسة مقارنة ، الطبعة الأولى ، الدار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٣٤. ود. عبد المنعم فرج الصدة ، مصادر الالتزام دراسة في القانون اللبناني والقانون المصري ، دار النهضة العربية – بيروت ، ١٩٧٩ ص ٤٢٢ .

ويتحقق ذلك بجعله يتخذ وضعا يؤثر سلبا على روحه أو جزء من جسده، ثم يدعي أنه فاقد للرضا ويكون مسؤولا عن ذلك. الاختيار [١]

الإكراه غير المستخدم أو الناقص: وهو التهديد الذي لا يؤثر سلباً على النفس أو الجسد، كالتهديد بالحبس أو القيود أو الاعتداء الجسدي غير المضر، وخلاصته أنه يسبب الرضا ولا يترتب عليه ضرر. لا يؤثر سلبا على القرار [٢] على سبيل المثال: أن شخصًا قد تعرض للتهديد بالعنف إذا لم يوقع عقد الإيجار لشقة بمبلغ مرتفع. في هذه الحالة، يمكن للشخص الاحتجاج على العقد وتصحيحه، حيث يتعرض للعنف ويتم إجباره على قبول شروط ليست وفقًا لنية حقيقية. [٣]

- ثالثا : الشروط اللازمة لتطبيق تصحيح العقود (إثبات الخطأ، الجهل الغير مقبول، الظروف المشوبة بالغش أو العنف):

تتطلب عملية تصحيح العقود توفر بعض الشروط اللازمة لإثبات وجود الخطأ، أو الجهل الغير مقبول، أو الظروف المشوبة بالغش أو العنف، كالتالي:

١ - إثبات الخطأ: يتعلق هذا الشرط بوجود خطأ مادي في إبرام العقد، سواء كان خطأ في الإدراك أو الكتابة أو التفسير، ويكون الخطأ جوهريًا وغير متوقع وغير قابل للتنبؤ به وليس مجرد خطأ طفيف أو تفاهة. على سبيل المثال: يتم توقيع عقد بيع عقار، ولكن يتضح فيما بعد أن هناك خطأ في المساحة المذكورة في العقد وأن العقار أصغر بكثير مما كان متوقعًا. [٤]

٢ - الجهل الغير مقبول: يشير هذا الشرط إلى وجود جهل غير مقبول لإحدى الأطراف في العقد بمعلومات هامة وضرورية تتعلق بالصفقة. يكون الجهل غير مقبول إذا كانت المعلومات الضرورية لاكتساب المعرفة الكاملة بالصفقة غير متاحة للطرف المتضرر بسبب الاحتكار أو الكذب أو الغش من قبل الطرف الآخر. يعتبر الجهل غير مقبول إذا كان الطرف المتضرر يعتمد بشكل مشروع على الدقة وصحة المعلومات التي قدمها الطرف الآخر. [٥] فالقاعدة تطبق على جميع المخاطبين بحكمها من علم منهم بوجودها او من جهل بوجودها على حد سواء ، وهذا مؤدى المبدأ الذي يقضي بانه لا يفترض بأحد الجهل بالقانون. [٦]

على سبيل المثال: يتعاقد شخص على شراء سيارة مستعملة، ويتبين فيما بعد أن البائع أخفى معلومات هامة عن حالة المحرك والتلفيات الكبيرة في السيارة. [٧]

٣ - الظروف المشوبة بالغش أو العنف: يتعلق هذا الشرط بوجود ظروف غير عادلة أو تمارس الغش أو العنف في تكوين العقد. يشمل الغش أو العنف أفعالًا مثل التهديد أو التلاعب أو استغلال الضعفاء أو الإضرار المتعمد بمصلحة الطرف الآخر. يعد العنف أو التهديد بالضرر أو الإضرار بالممتلكات

---

[١] - هائل حزام العامري –نظرية الاكراه المدني بين الشـــريعة والقانون –المكتب الجامعي الحديث -٢٠٠٥، ص ١٠٠.

[٢] - محمود محمد الشارود –الوجيز في عيوب الارادة –دار الاتحاد العربي للطباعة –القاهرة –١٩٨٨ ص٦٨.

[٣] - مصطفى الجمال، شرح أحكام القانون المدني، مصادر الالتزام ، منشأة المعارف، الإسكندرية .١٩٩١، ص ٢٠-٣٠.

[٤] - نبيل إبراهيم سـعد، النظرية العامة للالتزام مصـادر الالتزام دار الجامعة الجديدة، الإسـكندرية، ٢٠٠٩، ص ١٣-١٨.

[٥] - مهدى بخدة، مبدأ المســـاواة التعاقدية في ظل مقتضـــيات عقد الإذعان وعقد العمل، مجلة القانون، معهد العلوم القانونية والإدارية، المركز الجامعي أحمد زبانة بغليزان، مج١١، ع١،الجزائر، ٢٠٢٢، ص ١٢-١٥ .

[٦] - د. جابر محجوب علي ،المدخل لدراسة القانون، الجزء الاول ، نظرية القانون ، ص ٢٥٤.

[٧] - عبد المنعم فرج الصدة، مصادر الالتزام دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٣٣-٣٦.

شكلًا من أشكال الظروف المشوبة بالعنف، ولما كان الاكراه الملجئ يعدم الرضا ويفسد الاختيار فهو يؤثر في التصرفات القولية والتصرفات الفعلية، أي في التصرفات القانونية والوقائع المادية، فيفسد الاولى ويصلح عذرا يعفي من المسؤولية عن الثانية[١].

على سبيل المثال: يجبر شخصًا على توقيع عقد إيجار بتهديده بالعنف الجسدي إذا لم يوافق على الشروط التي يرغب فيها.[٢]

ان تصحيح العقد المعيب وفقاً للمعنى الضيق له، يتم عن طريق تغيير عنصر من عناصر العقد المعيب، دون أن يتغير طبيعة العقد ولا يتحول إلى نوع آخر. وتكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في أنه لا توجد دراسة حول فكرة تصحيح العقد المعيب، نظراً لأن تصحيح العقد يختلف عن اجازة العقد ويختلف عن تحول العقد. لذا، يجب علينا تحديد شروط التصحيح وتمييزه عن الحالات التي قد تشتبه بها.[٣]

الفرع الثاني: آليات تصحيح العقود في القانون المدني في العراق :

يؤكد القانون المدني العراقي على ان آليات تصحيح العقود من الأدوات التي تستخدم لتعديل العقود التي تحتوي على أخطاء أو عيوب قد تؤثر على صحتها أو صحة التزامات الأطراف. تهدف هذه الآليات إلى إعادة توازن العقد وتصحيح الأخطاء التي قد تؤدي إلى عواقب غير عادلة أو غير مقصودة.[٤]

-أولا : إعادة التفسير وتعديل العقد المعيب:

إعادة التفسير وتعديل العقد المعيب هما مصطلحان قانونيان يستخدمان للإشارة إلى عملية تعديل أو تعديل الشروط والأحكام في عقد قائم بغرض توفير عدالة وتوازن بين الأطراف. يتم استخدام هذه الآليتين في القانون للتعامل مع حالات التعاقد التي تكون فيها الشروط غير متوازنة أو غير عادلة لإحدى الأطراف، مما يؤدي إلى ظهور عيوب في العقد.

تبدأ عملية إعادة التفسير بمراجعة العبارات والأحكام في العقد لفهم معناها الصحيح والنية الحقيقية للأطراف عند توقيع العقد. في العقود، يتم التركيز على مفهوم "النية الحقيقية" للأطراف ومعرفة ما إذا كان هناك أي سوء فهم أو تباين بين تلك النية والعبارات المكتوبة في العقد.[٥]

على سبيل المثال، أن هناك عقد بيع بين شخصين لشراء سيارة مستعملة، وتم تضمين بند في العقد يشير إلى أن السيارة تعمل بكامل كفاءتها ولا تحتاج إلى أي إصلاحات. ومع ذلك، بعد توقيع العقد وتسليم السيارة، يكتشف المشتري وجود مشكلة فنية كبيرة تؤثر على أداء السيارة. في هذا السياق،

---

[١] - د. انور سلطان ، مصادر الالتزام في القانون المدني دراسة مقارنة بالفقه الاسلامي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان الاردن، ط٤ . ٢٠١٠ ص ٧٢.

[٢] - عبد الناصر توفيق العطار ، نظرية الالتزام في الشريعة الإسلامية والتشريعات العربية، الكتاب الأول، مصادر الالتزام، ١٩٧٥، ص ٤٥-٤٨.

[٣] - محسن عبد الحميد البيه، النظرية العامة للالتزامات، ج ١، مصادر الالتزام مجـا، المصادر الإرادية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٦٧-٧٠.

[4] - Djankov, Simeon, Caralee McLiesh, and Andrei Shleifer. “Private Credit in 129 Countries☆.” Journal of Financial Economics 84, no. 2 (May 1, 2007): 299–329. https://doi.org/10.1016/j.jfineco.2006.03.004.

[5]-Sage, Daniel, Andrew R.J. Dainty, and Naomi Brookes. “A Critical Argument in Favor of Theoretical Pluralism: Project Failure and the Many and Varied Limitations of Project Management.” International Journal of Project Management 32, no. 4 (May 1, 2014): 544–55. https://doi.org/10.1016/j.ijproman.2013.08.005. -

يمكن للمشتري أن يلجأ إلى إعادة التفسير لتوضيح المقصود من العبارات المستخدمة في العقد ومعرفة ما إذا كانت تشمل العبارات المكتوبة مثل هذه المشاكل أو لا.

أما بالنسبة لتعديل العقد المعيب، فهو عملية تقوم على تعديل أحكام العقد بشكل واضح ومعلن لإصلاح العيوب أو الشروط غير العادلة أو غير المتوازنة التي تنتج عنها تضاربات في العقد. يمكن تحقيق الإضافات إلى العقد من خلال التوافق بين الطرفين أو من خلال التدخل القانوني إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق من خلال التفاوض. يخفف الاستثناء الضرر الناجم عن عدم نفاذ العقد من خلال استئصال الجزء غير الفعال من العقد، وبذلك نتجنب زيادة الضرر الناجم عن باقي العقد، ولكن هذا مشروط بعدم أهمية الجزء[1] وبإزالة الجزء الفاسد، فإنه يقتصر على قاعدة تمنع الجزء الفاسد من العقد من أن يكون سببا للعقد. لا يجوز تعديل العقد المعيب، فإذا ثبت ادعاء عدم الكفاءة التامة، كان الجزء المعيب هو سبب العقد.[2]

على سبيل المثال، أن هناك عقد إيجار بين مالك عقار ومستأجر، ويتضح أن العقار يحتوي على تلفيات كبيرة لم يتم الإشارة إليها في العقد. في هذه الحالة، يحق للمستأجر أن يطالب بتعديل العقد ليشمل إصلاح هذه التلفيات أو تخفيض الإيجار بناءً على قيمة العقار المتدهورة.[3]

- ثانيا : إلغاء العقد المعيب وتعديل النتائج:

إلغاء العقد المعيب هو مفهوم قانوني يستخدم لوصف حالة عقد تم إبرامه بشكل غير صحيح أو يحتوي على عيوب جوهرية تجعله غير قابل للتنفيذ أو غير صالح قانونًا. في مثل هذه الحالات، يحق للطرفين في العقد طلب إلغاء العقد واسترداد الحقوق والمزايا التي قدموها في إطار العقد، تعد العيوب الجوهرية التي قد تؤدي إلى إلغاء العقد المعيب متنوعة وقد تشمل ما يلي:

١- الخداع: إذا تم استخدام الخداع أو التضليل لإقناع طرف بتوقيع العقد، فيمكن للطرف المتضرر أن يلجأ إلى إلغاء العقد. على سبيل المثال، إذا كانت شركة تسويق تقدم معلومات زائفة لعميل حول منتج معين لكي يوقع عقد الشراء، فيمكن للعميل المتضرر أن يطلب إلغاء العقد.

٢- الخطأ: إذا ارتكب طرف خطأ أثناء توقيع العقد ولا يكون على علم بمضمونه الحقيقي، فيمكنه أن يلجأ إلى إلغاء العقد. على سبيل المثال، إذا اعتقد شخص ما أنه يوقع عقدًا لشراء منتج، لكن العقد الذي وقعه في الحقيقة كان عقد تأجير، فيمكن للشخص المتضرر أن يلجأ إلى إلغاء العقد، ويرجع الخطأ العقدي لفعل المدين نفسه سواء أكان هذا الاخلال في التزام بتحقيق نتيجة أو وسيلة. فالالتزام بتحقيق نتيجة يكون المدين ملزما به تحقيق نتيجة معينة بغض النظر عن الوسائل المتبعة من قبله لتحقيق هذه

---

[1] - قرار محكمة تمييز العراق ذي العدد ٩١٥ /مدنية ثانية/١٩٧٤ في ١٩٧٥/٤/١ ، المنشـــور في مجموعة الاحكام العدلية /ع٢/س١٩٧٥/٦ /ص٦٦، وفي القضـاء المصـري انظر قرار محكمة النقض المصـرية /الطعن رقم ٧٩٩٤ لسنة ٦٤ ق في ٢٠٠١/٦/١٩ منشور في المستحدث من المبادئ القانونية التي قررتها الدوائر المدنية بمحكمة النقض من عام١٩٩٩-٢٠٠٠ /ص١٩١-١٩٢.

[2] - د. عبد الله الجليلي /الشـرط المسـتحيل والمخالف للنظام العام أو الآداب في القانون المدني /بحث مقارن /المطبعة العالمية/القاهرة/١٩٥٨/ص٣٨٨، وانظر كذلك د. عبد المنعم فرج الصـــدة : مصـــادر الالتزام / مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي / القاهرة /١٩٦٠ص٣٠٣.

[3] - محمد حسن قاسم، القانون المدني، الالتزامات المصـادر العقد، مجا، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٧، ص ٢٦-٣٠.

النتيجة، كالتزام المقاول ببناء منزل وفق معايير معينة و مواصفات متفق عليها، أو حتى نقل ملكية سيارة معينة، فتقوم مسؤولية المدين بمجرد ثبوت عدم التنفيذ أو التأخر في عملية التنفيذ[١].

٣- العجز: إذا تبين أن أداء العقد غير ممكن بسبب ظروف غير قابلة للتحكم، فيمكن للطرف المتضرر أن يلجأ إلى إلغاء العقد. على سبيل المثال، إذا وقعت كارثة طبيعية تدمر مصنعًا، مما يجعل استكمال العقد غير ممكن، فيمكن للطرفين أن يلجآن إلى إلغاء العقد.أي عدم امكانية تنفيذ الالتزام المترتب على العقد، بسبب اجنبي، نهائي، لايد للمدين فيه، بحيث يصبح مستحيل تنفيذه بأي شكل، مما يؤثر علي استمرار العقد، اما بوقفه أو بانتهائه لوجود عائق مادي أو قانوني يحول بينه و بين تنفيذ هذا الالتزام[٣]فالأصل ان يقوم المدين بتنفيذ التزامه بموجب العقد المبرم واذا عجز عن تنفيذ تلك الالتزامات جاز للطرف الثاني اللجوء للقضاء والمطالبة بالتعويض[٤].

وبمجرد إثبات وجود عيب جوهري يؤدي إلى إلغاء العقد، يمكن للطرفين أن يستردوا الحقوق والمزايا التي قدموها في إطار العقد. على سبيل المثال، إذا كان العقد يتعلق ببيع سلعة، فيمكن للطرفين أن يستردوا المبلغ المدفوع أو استعادة السلعة المباعة.

ومن الجدير بالذكر أن الإلغاء واسترداد النتائج قد يختلفان حسب النظام القانوني المعمول به في البلد المعني. لذلك، فمن المهم أن يتم التشاور مع محامٍ مختص في القانون المعمول به للحصول على استشارة قانونية محددة لكل حالة.[٥]

- ثالثا : إلغاء العقد المعيب وإعادة التعويض:

يُعتبر الإلغاء المعيب وإعادة التعويض أحد الآليات المتاحة في حالة وجود عقد يعاني من عيب أو خلل يجعله غير صالح أو غير قابل للتنفيذ. يتعين على الأطراف المتعاقدة أن يكونوا على دراية بحقوقهم وواجباتهم في حالة حدوث أي خروقات للعقد أو تعيبات فيه، الإلغاء المعيب وإعادة التعويض وقد يكون الغاء العقد قضائيا او اتفاقيا فللمتعاقد ان يطلب من الطرف الاخر بفسخ العقد عن طريق القضاء في حالة عدم التنفيذ[٦] او ان ينتهي العقد من تلقاء نفسه متى ما اخل احد المتعاقدين او كلاهما الالتزامات الناشئة عن العقد وذلك بموجب شرط صريح في العقد ويعد هذا الشرط بمثابة انهاء للعقد بالنسبة للمستقبل[٧]. ويتطلب وجود شروط ومعايير محددة ليتم تنفيذها بصورة صحيحة وقانونية كالتالي:

---

[١] - نادية محمد مصطفى قرماز، حدود المسؤولية العقدية في إطار الالتزام ببذل عناية أو تحقيق نتيجة، مجلة بحوث الشرق الاوسط، جامعة عمان العربية، العدد ٤٨ ، سنة ٢٠١٩ ص٣٦٧.

[2] - Teo, Thompson S. H., and Yuanyou Yu. "Online Buying Behavior: A Transaction Cost Economics Perspective." Omega 33, no. 5 (October 1, 2005): 451–65. https://doi.org/10.1016/j.omega.2004.06.002.

[٣] - د. احمد محمود سعد : الوجيز في أحكام الالتزام – دار النهضة العربية – بني سويف – ٢٠١٥ ،ص٢٦٤.

[٤] -د. علي يونس اسماعيل ، مظاهر تدخل قاضي العقد في تنفيذ العقود الادارية وانهائها في القانون الفرنسي ، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية –كلية القانون –جامعة بغداد العدد الثاني، ٢٠٢٠ص ٢٤٤.

[٥] - - محمد عزمي البكري، موسوعة الفقه والقضاء في شرح قانون التجارة الجديد، مج٢، ط٦ ، دار محمود للنشر والتوزيع، ٢٠١٨، ص ١٨-٢٣.

[٦] - د. عبدالودود يحيى: دروس في النظرية العامة الالتزامات-الجزء الاول- مصادر الالتزام- دار النهضة العربية- ١٩٧٨ – ص١٥٨ وما بعدها.

[٧] - د. جميل الشرقاوي، النظرية العامة الالتزام ،الكتاب الاول، مصادر الالتزام. دار النهضة العربية.١٩٩٥ ص٤٤٠.

- عيب في الإرادة: اذ لابد من التعبير عن الارادة وهذا يعني تطابق الارادتين الظاهرة والباطنة ، مما ادى الى ارتباط الايجاب بالقبول على الوجه المطلوب ، فيظهر العقد الى الوجود ونشأت الالتزامات على عاتق كل من المتعاقدين ، فنكون بذلك اخذنا بالإرادة الظاهرة .اما اذا لم تتفق الارادة الظاهرة مع الارادة الباطنة فلا يرتبط الايجاب بالقبول وبالتالي لا وجود للعقد ، وهذا يعني اننا اخذنا بالإرادة الباطنة ، وان احكام القانون المدني العراقي مبنية على ان الارادة الظاهرة مطابقة للإرادة الباطنة، ومعنى ذلك انه اذا لم تدل الالفاظ على ارادة المتعاقدين الحقيقية ، فالعبرة بما قصد اليه المتعاقدين لا بما دل عليه اللفظ ، وذلك لان الالفاظ تعدً اداة لإظهار قصد الانسان ، اما اذا لم تظهر هذا القصد على حقيقته فلا يعتد بها ، والعبرة تكون بما قصد اليه المتعاقدان ، وهذا تغليب للإرادة الباطنة على الارادة الظاهرة[1]فالمعول عليه وفقا لنظرية الارادة هي الارادة الحقيقية التي تعد اساس وجوهر التصرف القانوني فالشخص لا يلتزم باي التزام الا بمحض ارادته[2]

- عيب في المادة: إذا كان العقد يتضمن عيوبًا في المادة أو السلعة الموضوعة بموجبه، مثل تصنيع سيئ أو تعرضها للتلف قبل التسليم، فيمكن للطرف المتضرر أن يطالب بإلغاء العقد واستعادة المبلغ المدفوع بالإضافة إلى التعويض عن الخسائر المتعلقة بذلك. على سبيل المثال، إذا اشترى شخص جهازًا إلكترونيًا وتبيّن أنه لا يعمل بشكل صحيح أو يحتوي على عيوب في التصميم، فيمكن للمشتري أن يلجأ إلى المحكمة لإلغاء العقد واسترداد المبلغ والحصول على تعويض عن الأضرار.يُضاف الى ذلك ان البائع يكون ملزماً على ان تكون طريقة تعبئة وتغليف المبيع المتفق عليها مطابقة تامة لشروط العقد فلابد لمحل العقد ان يكون معينا او قابلا للتعيين وغير مخالف للنظام العام والاداب[3] ومن ثم وصول المبيع وقت التسليم للمشتري سالماً من أي خلل، وبذلك يكون الالتزام بالتسليم المطابق للمبيع التزاماً بتحقيق نتيجة[4] وهذه النتيجة هي ان يقدم البائع للمشتري شيئاً صالحاً للغرض الذي تعاقد من أجله ، فالبائع المحترف لا تستبعد مسؤوليته عن حالة عدم مطابقة المبيع وان اثبت حسن نيته في تنفيذ العقد ، وبذل العناية المطلوبة من اجل تحقيق تلك النتيجة[5]

- عيب في الإجراءات القانونية: إذا تم ارتكاب أخطاء في إجراءات التوقيع على العقد، مثل عدم احترام قوانين العقود أو عدم وجود شروط قانونية ضرورية، فيمكن لأحد الأطراف أن يطلب إلغاء العقد والتعويض عن الأضرار الناتجة عن تلك الأخطاء.

تصحيح العقد المعيب في القانون العراقي فيما يتعلق بالعلاقات المدنية إذا كان العقد غير صحيح جزئيا وفقا لنظرية تخفيض العقد وحالات التخفيض. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تغيير اتفاقية التقسيم المتناغم

---

[1] - د. حسن علي الذنون ، النظرية العامة للالتزامات – مصادر الالتزام – احكام الالتزام – اثبات الالتزام ، دار الحرية للطباعة ، العراق – بغداد ، ١٩٧٦ ، ص ٤٧.

[2] -كاظم حمادي يوسف ، النظرية العامة للإرادة الضمنية ، دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية ،كلية القانون – جامعة بغداد، العدد الخاص الخامس ، ٢٠١٩ص٥.

[3] - رشيد خواضى، الفسخ الجزئي للعقود المدنية: دراسة في ضوء القانون المغربي والمقارن، مجلة القضاء المدني، س٧، ع١٣، المغرب، ٢٠١٦، ص ٣٤-٣٦ .

[4] - جليل حسن ثابت وعلي جمعة عبد ، دراسة نقدية في محل العقد والالتزام ، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية ، كلية القانون جامعة بغداد عدد خاص ،الجزء الثالث ، المجلد ٣٦، كانون الاول ٢٠٢١ .ص١٦.

[5] - د. احمد شوقي محمد عبد الرحمن - مسؤولية البائع عن ضمان العيوب الخفية في بيوع السيارات في الفقه والقضاء المصري والفرنسي - منشأة المعارف – الإسكندرية -٢٠٠٧، ص٤٩.

[6] - د.حسن عبد الباسط جميعي – الحماية الخاصة لرضا المستهلك في عقود الاستهلاك – دار النهضة العربية – القاهرة – ١٩٩٦، ص١٤٣.

إذا كانت الاتفاقية تحتوي على عدم مساواة كبيرة بين أحد الشركاء.[1] يعدل العقد، بإزالة الأجزاء التي تعتبر معيبة منه، فإذا انتفى الشرط الذي يوجب إعفاء المدين من المسؤولية التعاقدية عن أفعاله أو أقواله، ويحدث ذلك وفقا للمادة (٢٥٩/و٢) من القانون المدني. وإذا اشترط المدين عدم مسؤوليته عن غشه أو خطأه، اعتبر هذا الشرط غير ذي أهمية لأنه يخالف النظام العام، رغم خطورة الشرط بالنسبة للدين. ونتيجة لذلك يتبين أن مصطلح "العيب" الذي ينطبق على تصحيح العقد هو مصطلح "العيب" الذي يرتبط بحالات الانحراف عن العقد، وأصبح العقد في حالة أو جزء منه. . ويشمل ذلك العقد الذي يكون بطبيعته غير متساوٍ مع أحد الشركاء.[2]

وفقًا للمادة ١٣٩ من القانون المدني العراقي، إذا كان العقد يحتوي على شقٍ باطلاً، فإن هذا الشق وحده هو الذي يبطل، بينما يظل الباقي من العقد صحيحًا كعقد مستقل، ما لم يتبين أن العقد لم يكن ليتم بغير الشق الذي وقع باطلاً.

بناءً على ذلك، يكون الانتقاص في العقد الباطل في جزءٍ منه دون الأجزاء الأخرى. وبالتالي، ينتج العقد المنتقص أثرًا أصليًا وليس أثرًا عرضيًا، ويتم إنتاجه كتصرف قانوني، وليس كوقوع مادي. وينتج هذا العقد المنتقص أثرًا أصليًا ومنتقصًا.[3]

تصحيح العقد المعيب في القانون المدني العراقي هو مفهوم يشير إلى إمكانية إصلاح العقد الذي يعاني من عيوب أو نقص في عنصر من عناصره. هذا التصحيح يمكن أن يتم في حالتين محددتين:

١ ـ التصحيح عند الانتقاص المنصوص عليه في المادة ١٣٩ من القانون المدني العراقي:

يحدث هذا التصحيح عندما يكون هناك انتقاص أو نقص في العقد، وفي هذه الحالة يُصلح العقد ليتماشى مع الشروط الناقصة وفقًا للمادة ١٣٩. ومن خلال هذا التصحيح، يصبح العقد صالحًا وملزمًا بالتأثيرات القانونية اعتبارًا من تاريخ إبرامه.

٢ ـ التصحيح عند تكملة ما نقص من حصة الشريك المغبون نتيجة القسمة الاتفاقية وفقًا للمادة ١/١٠٧٧ من القانون المدني العراقي:

هذا التصحيح يحدث في حالة وجود انتقاص في حصة شريك ما نتيجة القسمة الاتفاقية. يُصحح العقد لتكملة ما نقص من حصة الشريك المعني بالقسمة، ويصبح العقد صحيحًا ويؤدي تأثيراته بأثر رجعي من وقت إبرام العقد المعيب.

تتوفر طريقتان لتصحيح العقد، وهما:

أولًا: التصحيح الشامل: ويتضمن التصحيح الشامل استخدام جميع الوسائل والطرق التي تجعل العقد المعيب صالحًا بأثر رجعي، مما يعني أنه يستعيد صحته ومفعوله من وقت إبرام العقد المعيب.

---

[1] محمود جمال الدين زكي، الوجيز في نظرية الالتزام في القانون المدني المصري، ط ١، مصادر الالتزام، ط ٢، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٧٦، ص ٢٧-٣٠.

[2] - عبد المجيد الحكيم : الموجز في شرح القانون المدني، الجزء الاول، مصادر الالتزام ،الطبعة الخامسة ، مطبعة نديم،بغداد،١٩٧٧،ص٤١٨.

[3] - صفاء مهدي محمد ، دور النية في تصحيح الإجراء القضائي المعيب: دراسة مقارنة في ضوء قرارات القضاء العراقي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، مج١٠، ع٣٩، العراق، ٢٠٢١، ص ٢٢٠-٢٢٥.

ثانيًا: التصحيح الضيق: ويتضمن التصحيح الضيق استخدام وسيلة واحدة فقط لتغيير عنصر من عناصر العقد المعيب لجعله صالحًا بأثر رجعي. ويساعد في إصلاح العقد المعيب بحيث يصبح صحيحًا وينتج آثاره بأثر رجعي يعود إلى وقت إبرام العقد المعيب.[١]

وفي جميع الأحوال يجب أن يشتمل الجزء المتبقي من العقد، وهو الأجزاء الصحيحة وغير الصحيحة، على العناصر اللازمة لإنشاء العقد. وعلى العكس من ذلك، يجب ألا يؤدي الجزء المنقطع من العقد إلى تغيير في وصفه القانوني، أي يجب ألا يؤدي إلى تغيير في نوعه أو طبيعته. إذا تمت إزالة الجزء الذي كان يعتبر باطلا من العقد، فسيكون للعقد نوع عقد مختلف عن الذي كان مرتبطا به سابقا، فلن يكون التحول نتيجة مباشرة لتقليل حجم العقد، ولكن بدلا من إزالته الجزء من العقد الذي اعتبر باطلاً. ومن أكثر حالات التطبيق المحدود شيوعاً لمعالجة العقد الباطل أن يكون العقد مصحوباً بشرط البطلان، وهو إما شرط واقف أو شرط مقيد.

المطلب الثاني

التحديات في تصحيح العقود في القانون المدني

تتنوع الأسباب التي تستدعي تصحيح العقود، ومنها: الأخطاء الواقعة في صياغة العقد، سواء كانت أخطاء في الكتابة أو في التعبير عن نية الأطراف، وأيضًا الغموض أو الإبهام في بعض بنود العقد، وتغير الظروف القانونية أو الاقتصادية التي تجعل الأداء المتفق عليه غير ممكن أو غير عادل، وأيضًا التلاعب أو الغش الذي يقوم به أحد الأطراف لإيهام الطرف الآخر بشروط غير صحيحة. وتواجه عملية تصحيح العقود في القانون المدني عدة تحديات قد تعيق تحقيق العدالة والحفاظ على حقوق الأطراف المعنية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون إجراءات التصحيح معقدة ومتشعبة، حيث تتطلب توافر شروط معينة وإجراءات قانونية محددة للتصحيح الناجح. وقد يكون من الصعب للأطراف المتعاقدة الحصول على توافق بشأن التصحيح، وذلك نظرًا لاختلاف الآراء والمصالح المتعارضة.[٢]

- الفرع الأول: تحديات قانونية:

تصحيح العقود يعتبر تحديًا قانونيًا مهمًا في القانون المدني. عندما يحدث خطأ أو توجد عيوب في عقد معين، قد تكون هناك حاجة لتصحيح العقد لإصلاح هذه العيوب أو التوجه إلى المحكمة لتصحيحه.[٣]

-أولا : التعقيدات القانونية في تطبيق تصحيح العقود:

تطبيق تصحيح العقود قد يواجه التعقيدات القانونية التالية:

- احترام إجراءات القانون: قد يكون هناك اشتراطات وإجراءات قانونية محددة يجب اتباعها عند تصحيح العقود. قد تشمل هذه الإجراءات تقديم إشعارات رسمية للأطراف المعنية أو طلب موافقة الجهات المختصة. قد تختلف هذه الإجراءات بناءً على التشريعات المحلية ونوع العقد وطبيعة الخطأ المرتبط به.

- الحدود الزمنية: قد يتعين على الأطراف تصحيح العقود ضمن إطار زمني محدد. قد تنص التشريعات المحلية على تحديد فترة زمنية محددة يجب أن يتم فيها طلب التصحيح بعد اكتشاف الخطأ.

---

[١] - اسماعيل نامق حسين ، العدالة واثرها في القاعدة القانونية ، دار الكتب القانونية، مصر ، ٢٠١١، ص ٦٠-٦٥.

[٢] - ابراهيم الدسوقي ابو الليل ، البطلان الجزئي للعقود والتصرفات القانونية ، دراسة تحليلية تطبيقية لنظرية الانقاص ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٨٨ ، ص ٤٨-٥٣.

[٣] - أماني رحيم احمد ، حماية المستهلك في نطاق العقد ، دراسة تحليلية مقارنة في القانون المدني ، الطبعة الاولى ، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، لبنان ، ٢٠١٠، ص ٢٥-٢٨.

إذا تجاوزت الأطراف هذه الحدود الزمنية، قد يتعذر عليهم تصحيح العقد وقد يتعين عليهم اللجوء إلى حلول قانونية أخرى مثل اللجوء إلى المحكمة.[1] ومن هذه الحالات عقد القسمة الذي تعرض فيه أحد الطرفين لظلم كبير. تنص المادة (١٠٧٧) من القانون المدني العراقي على أن: "القسمة التي تمت بالتراضي يجوز إبطالها إذا أثبت أحد الطرفين أنه قد أصابه ظلم كبير منها، فلا يسمعان. وكذلك القرار في القانون المدني المصري،[2] إلا أن اتخاذ الإجراءات القانونية لإبطال التقسيم يجب أن يبدأ خلال سنة من تاريخ انتهاء أجله، بينما في القانون العراقي يجب البدء خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء القسمة.[3] في حين أن فترة القانون المدني الفرنسي لرفع دعوى قضائية لإبطال التقسيم لم يتم تحديدها على وجه التحديد، إلا أنها استندت بدلاً من ذلك إلى القواعد العامة للقانون التشريعي، والتي تتطلب رفع دعوى قضائية في غضون خمس سنوات من وقت انتهاء صلاحيتها الأصلية.[4]

- تأثير التصحيح على حقوق الأطراف الثالثة: قد يكون لتصحيح العقد تأثير على حقوق الأطراف الثالثة التي تعتمد على صحة وسارية المفعول للعقد. على سبيل المثال، إذا تم تصحيح عقد الإيجار لزيادة الإيجار، فقد يؤثر ذلك على حقوق المستأجرين الآخرين أو الجهات الثالثة المتعاقدة مع المؤجر. يجب أن ينظر المتخصص في القانون المدني في هذه الآثار الجانبية ومعالجتها بعناية لتجنب أي تعارضات قانونية أو انتهاك لحقوق الأطراف الثالثة. أحد استخدامات هذا التصحيح هو التحايل على إرادة العقد، ويتم ذلك عن طريق تغيير عنصر من العقد غير الصحيح، وذلك عن طريق استبدال الجزء غير الصحيح بقطعة مختلفة تتوافق مع القانون ، ويتحقق وفقاً للتشريع المصري حيث ورد أي اتفاق أو شرط يتم إبرامه بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القوانين السابقة المتعلقة بالعلاقة بين المستأجر والمؤجر يعتبر لاغياً وباطلاً تماماً. بخلاف الحكم بالغرامة المنصوص عليها في هذه القوانين، يجب على المحكمة المختصة أيضاً أن تحكم بعدم مشروعية الفعل الجنائي واعتباره كأن لم يكن، ويجب إعادة الوضع إلى ما يتفق مع مبادئ القانون. ويلزم المجرم بدفع تعويض إذا لزم الأمر.[5]

- القرار بشأن التصحيح: في بعض الحالات، قد يكون هناك خلاف بين الأطراف بشأن حقيقة الخطأ أو طريقة التصحيح المناسبة. إذا كانت الأطراف غير قادرة على التوصل إلى اتفاق حول التصحيح، قد يتعين عليهم اللجوء إلى المحكمة لاتخاذ قرار بشأن التصحيح. يمكن أن تزيد هذه الخلافات من التعقيدات القانونية وتؤدي إلى استنفاد الموارد والوقت.[6] فتصحيح العقد يدخل ضمن سلطةُ القاضي في تعديل العقد ، لان التعديل يرد على عقد صحيح ليعيد التوازن العقدي ولا يتم ذلك بين هذين الفريقين

---

[1] - حسين بن معلوي بن حسين آل معلوي ،تصحيح العقد بإلغاء الشرط الفاسد: دراسة تأصيلية تطبيقية على بعض عقود المعاملات المالية المعاصرة، مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم، جامعة المنيا ، ع٤٧، مج٦، مصر، ٢٠٢٣، ص ٢٨٨٠ - ٢٨٨٢ .

[2] - فقد نصت المادة (٨٤٥) منه ((١- يجوز نقض القسمة الحاصلة بالتراضي اذا أثبت احد المتقاسمين انه قد لحقه منها غبن يزيد على الخمس ، على ان تكون العبرة في التقدير بقيمة الشيء وقت القسمة . ٢- ويجب ان ترفع الدعوى خلال السنة التالية للقسمة ، وللمدعى عليه ان يقف سيرها ويمنع القسمة من جديد اذا اكمل للمدعي نقداً أو عيناً ما نقص من حصته)).

[3] - وهذه المدة هي مدة سقوط لا تخضع للوقف والانقطاع ، وليست مدة تقادم.

[4] - حيث تخضع لحكم المادة (١٣٠٤) من القانون المدني الفرنسي ، انظر في تفصيل ذلك ، جاك غستان ، المطول في القانون المدني، تكوين العقد، ترجمة منصور القاضي ،الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع،٢٠٠٠ص٨٦٢.

[5] - المادة (٢٥) من قانون الايجار المصري رقم (١٣٦) لسنة ١٩٨١

[6] - صالح ناصر العتيبي ، فكرة الجوهرية في العلاقة العقدية ، دراسة مقارنة ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠١، ص ٦٠-٦٣.

إلا عن طريق القاضي[1] وعليه فان القاضي يستطيع ان يمنح المدين اجلا قضائيا اذا اقتنع بتوفر شروطه، او لا يمنحه اذا لم يقتنع فيستطيع القاضي عند الضرورة ان ينظر المدين الى اجل مناسب اذا استدعت حالته[2]

- ثانيا : تأثير قوانين النظام القانوني الأخرى على تصحيح العقود:

قوانين النظام القانوني الأخرى قد تؤثر على عملية تصحيح العقود في القانون المدني بطرق مختلفة، كالتالي:

- **القانون العقاري:** إذا كان العقد المراد تصحيحه يتعلق بالعقارات، فقد يكون هناك تأثير من قوانين النظام القانوني العقاري. يمكن أن تحدد تلك القوانين الإجراءات اللازمة لتصحيح العقود العقارية وتشترط متطلبات خاصة مثل التسجيل العقاري أو إشعار الجهات الحكومية المعنية. قد تنص هذه القوانين أيضًا على متطلبات خاصة لتصحيح أنواع معينة من العقود العقارية. فمثلا إذا رافق عقد الإيجار شرط يمنع أحد الطرفين من إنهاء الإيجار بعد مضي ثلاثين سنة، اعتبر الشرط باطلا لمخالفته النظام العام. لكن عقد الإيجار لا يعتبر باطلا لمجرد أنه يتضمن شرطا يؤدي إلى بطلانه. وبدلا من ذلك يسقط الشرط ويبقى العقد وفقا للفقرة (١) من المادة (١). المادة ٧٤٠ من القانون المدني (... وكل اتفاق يخالفها يعتبر باطلا)[3]

- القانون التجاري: إذا كان العقد المراد تصحيحه يتعلق بالتعاملات التجارية، فقد يكون هناك تأثير من قوانين النظام القانوني التجاري. قد تنص تلك القوانين على اشتراطات خاصة لتصحيح العقود التجارية، مثل وجوب توقيع المراجعين التجاريين أو إجراءات التوثيق الخاصة.

- قوانين العمل: إذا كان العقد المراد تصحيحه يتعلق بعلاقة عمل، فقد يؤثر القانون العملي على عملية التصحيح. قد ينص القانون العملي على حماية حقوق العمال والموظفين وقد يتطلب تصحيح العقود العملية المستندة إلى قوانين العمل واحترام الحقوق المشروعة للأطراف المعنية، ويترتب على ذلك احلال القاعدة التي جاء الشرط الباطل مخالفا لها محل هذا الشرط المخالف وهذا الاحلال يكون بقوة القانون[4]

- القوانين الجنائية: في بعض الحالات، قد تؤثر القوانين الجنائية على تصحيح العقود. على سبيل المثال، قد يتعين على الأطراف تقديم إشعارات رسمية إلى الجهات المعنية في إطار محدد من الزمن وفقًا للقوانين الجنائية. عدم الامتثال لتلك القوانين يمكن أن يعرض الأطراف للعقوبات الجنائية[5]فاذا علم المتعاقد حسن النية بالهدف غير المشروع يجوز له طلب بطلان العقد اذا علم بعد إبرام العقد أن الهدف غير مشروع أو غير أخلاقي الذي يسعى إلى تحقيقه المتعاقد الاخر[6]

- الفرع الثاني: تحديات عملية :

---

[1] - د. عزت حنورة : سلطة القاضي في نقض المعاملات ،خال مكان النشر ١٩٩٤،ص ٣٣٣ .

[2] -لؤي سطام حمود وحميد سلطان الخالدي، السلطة التقديرية للقاضي في منح الاجل القضائي في دعوى التنفيذ – دراسة مقارنة بحث منشور في مجلة العلوم القانونية –كلية القانون – جامعة بغداد العدد الخاص السادس ٢٠١٩ص٦٢.

[3] - الدكتور صاحب الفتلاوي ،الموجز في العقود المسماة ،البيع والايجار والمقاولة، جامعة بغداد،١٩٩٣،ص٢٤٩.

[4] - د. عدنان العابد و د. يوسف الياس ، قانون العمل –ط١، دار المعرفة بغداد ١٩٨٠، ص٣٥

[5] - ضمير حسين ناصر ، منفعة العقد والعيب الخفي ، دراسة مقارنة ، الطبعة الاولى ، مكتبة زين الحقوقية والادبية ، لبنان ، ٢٠٠٩، ص ٤٤-٤٩.

[6] - د. محمد حسن قاسم، القانون المدني (العقد)، مج١ ،ج١ ،مطبعة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠١٧م ص٣٤٧.

تتعدد التحديات العملية في تصحيح العقود في القانون المدني، وتتأثر بالعديد من العوامل المتنوعة. من بين هذه التحديات، يمكن ذكر التالي:

- الأخطاء في صياغة العقد: قد يحدث خطأ في صياغة العقد يؤدي إلى تعارض في الأحكام أو عدم وضوح في النص، وهذا يتطلب تصحيحًا لتجنب أي نزاع قانوني في المستقبل. قد يتضمن ذلك تعديل بعض المصطلحات أو إضافة شروط واضحة لتوضيح النوايا والحقوق والالتزامات للأطراف المتعاقدة.

- عدم القدرة على تنفيذ العقد: قد يحدث في بعض الأحيان أن يكون أحد الأطراف غير قادر على تنفيذ العقد بما تضمنه من التزامات، سواء بسبب ظروف شخصية أو اقتصادية. في مثل هذه الحالات، يتطلب تصحيح العقد تعديل الشروط أو إعادة التفاوض على الاتفاقيات لضمان استمرارية العقد وتحقيق المصالح المشتركة.فلابد ان يكون تنفيذ العقد ممكنا وليس مستحيلا منذ نشأته فلو كان الالتزام مستحيلا منذ نشأته فلا ينشا الالتزام اصلا ويعتبر التصرف الناشيء عنه باطلا بطلانا مطلقا ،لعدم انعقاده لاستحالة قيامه[٢]

- التعديلات القانونية: قد تحدث تغيرات في القوانين المدنية التي تؤثر على صحة وصلاحية العقود السابقة. في بعض الأحيان، قد يتم تبني قوانين جديدة أو تعديل القوانين القائمة، وهذا يتطلب تصحيح العقود المؤثرة بما يتوافق مع التشريعات الجديدة. ويمكن أن ينتج عن ذلك صعوبات تتعلق بتحديد الأحكام التطبيقية وتوجيه العقود المعدلة.

- عدم الوضوح في النية: قد يكون هناك عدم وضوح في نية الأطراف المتعاقدة عند إبرام العقد، وهذا يؤدي إلى احتمالية وجود تفسيرات مختلفة لأحكام العقد. في مثل هذه الحالات، يكون من الضروري توضيح النية الحقيقية للأطراف وتصحيح العقد بما يعكس هذه النية.فلابد من توفر حسن النية في مرحلة تكوين العقد حتى مرحلة تنفيذه لان باعتبار ان العقد وحدة متكاملة وفي مرحلة تنفيذها وتفسيرها في المرحلة اللاحقة؛كما ان مبدا حسن النية مهما في المفاوضات العقدية والتنفيذ فلابد ان يكون كذلك للإرادة المكونة للعقد ، حيث انه يعبر عن مبدأ عام يحكم الارادة في جميع مراحلها[٥]

- أولا : صعوبات التحقق من الخطأ والنية المشتركة في تصحيح العقود:

صعوبات التحقق من الخطأ والنية المشتركة في تصحيح العقود هي قضايا تتعلق بتطبيق قواعد القانون المدني. يشير الخطأ في العقد إلى وجود خطأ أو انحراف في تصرف الأطراف أثناء عملية تشكيل العقد. بينما النية المشتركة في تصحيح العقود تشير إلى إرادة الأطراف في تصحيح العقد إذا كان هناك خطأ موجود فيه، ويتم تعريف مفهومي الخطأ والنية المشتركة في التعاقد كالتالي:

١- الخطأ في العقد: الخطأ المادي الذى يحدث عندما يكون هناك خطأ في الحقائق المادية المتعلقة بالعقد .

٢- النية المشتركة في التصحيح: تشير إلى إرادة الأطراف في تصحيح العقد لتصحيح الخطأ الموجود فيه وإعادته إلى وضعه الصحيح و بالتالي يتم تعريف صعوبات التحقق من الخطأ والنية المشتركة في تصحيح العقود كالتالي:

---

[١] - الاء ربحي شاكر ، الاستحسان وأثره في تصحيح العقود المالية، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، جامعة آل البيت، الاردن، ٢٠١٩، ص ٣٠-٣٣.

[٢] - د. احمد محمود سعد : الوجيز في أحكام الالتزام – دار النهضة العربية -بني سويف ، ٢٠١٥، ص٥٣٩.

[٣] - عبد الرزاق السنهوري ، مصادر الحق في الفقه الاسلامي ، الطبعة الثانية الجديدة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، ١٩٩٨، ص ٢٤-٢٦.

[٤] - احمد محمد ديب حجال ، القواسم المشتركة لعيوب الرضا ،دراسة مقارنة ، دار دجلة ، منشورات زين الحقوقية ،الاردن ، عمان ٢٠٠٦، ص ١١٤.

[٥] - ريما فرج مكي، تصحيح العقد ، دراسة مقارنة، المؤسسة الحديثة للكتاب لبنان بيروت الطبعة الاولى، ٢٠١١ ص ٢٤٧.

٣- صعوبات التحقق من الخطأ وتشمل :الصعوبة في تحديد وجود الخطأ ،التحقق من وجود الخطأ المادي ،التحقق من الخطأ القانوني ،صعوبات التحقق من النية المشتركة في التصحيح .
باختصار، صعوبات التحقق من الخطأ والنية المشتركة في تصحيح العقود تشمل صعوبة تحديد الخطأ وإثباته، وصعوبة إثبات النية المشتركة والتوافق على تصحيح العقد. تتطلب هذه الصعوبات التعاون والتفاهم بين الأطراف وتوفر أدلة قاطعة لدعم الخطأ والنية المشتركة في التصحيح.[١]

- ثانيا : تأثير تأخير التصحيح على الأطراف المتعاقدة والعلاقات التعاقدية:

تأخير التصحيح في العقود يمكن أن يؤثر على الأطراف المتعاقدة والعلاقات التعاقدية بطرق عدة، منها: عدم تنفيذ العقد بشكل صحيح ،عدم تحقيق الغرض المقصود ،زيادة التوتر والنزاعات ،الآثار المالية: قد يتسبب التأخير في التصحيح في تكبد الأطراف خسائر مالية وتأثير على العلاقات التعاقدية المستقبلية: قد يؤثر التأخير في التصحيح على الثقة والعلاقات التعاقدية المستقبلية بين الأطراف .
وبشكل عام، يمكن أن يكون لتأخير التصحيح في التعاقد تأثيرات سلبية على الأطراف المتعاقدة والعلاقات التعاقدية، مما يبرز أهمية التعامل مع الخطأ وتصحيحه في وقت مناسب للحفاظ على سلامة العقود والحفاظ على علاقات الثقة بين الأطراف.[٢]

[١] - عبد الرزاق احمد السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد ، الجزء الاول ، الطبعة الثالثة الجديدة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، ٢٠٠٠، ص ٦٣-٦٧.
[٢] - منصور حاتم محسن ، فكرة تصحيح العقد ، دراسة مقارنة ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية القانون ،جامعة بغداد ، دار الكتب القانونية ، مصر ، ٢٠١٠، ص ٥٦-٦٢.

- الخاتمة :

في ختام هذا البحث، نستنتج أن تصحيح العقود هو مسألة حيوية في القانون المدني وبصورة خاصة في العراق . يتطلب تصحيح العقود آليات وإجراءات قانونية فعالة لتحقيق العدالة والتوازن بين الأطراف المتعاقدة. عندما تتعرض العقود للتصحيح، يتم استعادة النية الحقيقية للأطراف وتصحيح الأخطاء والتناقضات التي قد تؤثر على صحة العقد.

- النتائج :

تتوصل نتائج البحث إلى عدة نقاط واستنتاجات مهمة بشأن تصحيح العقود في القانون المدني العراقي والذي يعدوفقاً للمفهوم الضيق له الذي يكون بتغيير في عنصر من عناصر العقد يتحقق في حالة الانتقاص المنصوص عليها في ١٣٩ من القانون المدني العراقي وكذلك يتحقق في حالة تكملة ما نقص من حصة الشريك المغبون نتيجة القسمة الاتفاقية وفقاً للمادة ١٠٧٧من القانون المدني العراقي. ومن بين هذه النتائج:

١- أهمية التصحيح العقدي: يتضح أن تصحيح العقود يلعب دورًا حيويًا في الحفاظ على عدل العلاقات التعاقدية. يسمح تصحيح العقود بتحقيق النية الحقيقية للأطراف وتصحيح الأخطاء التي قد تؤثر على صحة العقد.

٢- الآليات القانونية للتصحيح: تشير النتائج إلى ضرورة وجود آليات قانونية فعالة لتنظيم عملية تصحيح العقود. يجب أن يوفر القانون الإجراءات والمتطلبات اللازمة لتحقيق تصحيح عادل وشفاف للعقود المتعاقدة.

٣- التحديات المتعلقة بالتفسير والتأويل: قد تنشأ تحديات في تفسير وتأويل الشروط العقدية وفهم مقاصدها الحقيقية. يجب وضع معايير واضحة لتحديد كيفية تفسير العبارات وتطبيقها على التصحيح العقدي.

٤- الحاجة إلى دعم قضائي قوي: يجب أن يكون لدى القضاة القدرة على التعامل مع قضايا التصحيح العقدي بشكل فعال. ينبغي توفير التدريب والتوجيه اللازمين للقضاة والمحامين لفهم وتطبيق قواعد التصحيح العقدي بشكل صحيح.

٥- الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية: يجب أن يأخذ القانون المدني في الاعتبار التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المستمرة وكيفية تأثيرها على عملية التصحيح العقدي. يجب أن يتم توفير الإرشادات اللازمة للقضاة للتعامل مع العقود المتأثرة بتلك التحولات.

٦- لكي يتم تصحيح العقد المعيب في القانون المدني العراقي، يجب توافر الشروط التالية:

١ - الشرط الأول: يجب أن يكون العقد معيبًا وليس باطلاً بطلانًا مطلقًا.

٢ ـ الشرط الثاني: وجود تغيير في عنصر من عناصر العقد.
٣ ـالشرط الثالث: الحفاظ على نوع العقد وتكييفه.

ـ التوصيات :

استنادًا إلى نتائج البحث، يمكن تقديم عدد من التوصيات المهمة لتعزيز تصحيح العقود في القانون المدني في العراق. وفيما يلي بعض التوصيات التي يمكن اعتبارها:

أولا- تحسين الإطار القانوني: يجب تطوير وتحديث القوانين المتعلقة بتصحيح العقود لتعزيز الشفافية والعدالة. ينبغي توفير آليات وإجراءات واضحة لتنظيم عملية التصحيح العقدي وتوفير التوجيه اللازم للمحاكم والمتخصصين.

ثانيا- تعزيز التدريب والوعي القانوني: يجب توفير التدريب والتوعية اللازمة للقضاة والمحامين والمتخصصين في مجال القانون المدني بشأن تصحيح العقود. يساهم ذلك في تطوير خبراتهم وتعزيز فهمهم للقواعد والمبادئ المتعلقة بتصحيح العقود.

ثالثا- تعزيز التوازن والمرونة: يجب أن يسعى القانون المدني إلى تحقيق التوازن بين حماية حقوق الأطراف المتعاقدة وتحقيق العدالة. ينبغي توفير مرونة في القانون لتمكين تصحيح العقود وفقًا للمبادئ العادلة والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

رابعا- تشجيع وسائل التحكيم والوساطة: يجب تشجيع استخدام وسائل التحكيم والوساطة كأدوات فعالة لحل النزاعات المتعلقة بتصحيح العقود. تلك الوسائل قد توفر سرعة وكفاءة أكبر في حل النزاعات وتجنب التعقيدات القضائية.

خامسا- مراجعة دور المحكمة: ينبغي مراجعة دور المحكمة في عملية تصحيح العقود وتحديد سلطاتها ومسؤولياتها بشكل واضح. يجب أن تكون المحاكم قادرة على التعامل بفعالية مع القضايا المتعلقة بتصحيح العقود واتخاذ القرارات المنصفة والمتوازنة.

تلك التوصيات تعكس الحاجة إلى التركيز على تطوير الإطار القانوني وتعزيز الوعي القانوني وتشجيع وسائل حل النزاعات البديلة، بهدف تعزيز تصحيح العقود في القانون المدني وضمان عدالة وشفافية في العلاقات التعاقدية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

- الكتب :

-ابراهيم الدسوقي ابو الليل ، البطلان الجزئي للعقود والتصرفات القانونية ، دراسة تحليلية تطبيقية لنظرية الانقاص ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٨٨ .

-احمد شوقي محمد عبد الرحمن - مسؤولية البائع عن ضمان العيوب الخفية في بيوع السيارات في الفقه والقضاء المصري والفرنسي - منشأة المعارف – الإسكندرية -٢٠٠٧.

-احمد محمد ديب حجال ، القواسم المشتركة لعيوب الرضا ،دراسة مقارنة ، دار دجلة ، منشورات زين الحقوقية ،الاردن ، عمان ٢٠٠٦،

-احمد محمود سعد : الوجيز في أحكام الالتزام – دار النهضة العربية – بني سويف – ٢٠١٥

-احمد محمود سعد : الوجيز في أحكام الالتزام – دار النهضة العربية -بني سويف ، ٢٠١٥

-أحمد يسري : تحول التصرف القانوني /دراسة مقارنة للمادة (١٤٤) من القانون المدني المصري على اساس المادة (١٤٠) من القانون المدني الألماني / رسالة دكتوراه من جامعة هيد لبرج/ألمانيا/مطبعة الرسالة /مصر/١٩٥٨:

-اسماعيل نامق حسين ، العدالة واثرها في القاعدة القانونية ، دار الكتب القانونية، مصر ، ٢٠١١.

-اسماعيل نامق حسين ، العدالة واثرها في القاعدة القانونية ، دار الكتب القانونية، مصر ، ٢٠١١

-أماني رحيم احمد ، حماية المستهلك في نطاق العقد ، دراسة تحليلية مقارنة في القانون المدني ، الطبعة الاولى ، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، لبنان ، ٢٠١٠.

-انور سلطان ، مصادر الالتزام في القانون المدني دراسة مقارنة بالفقه الاسلامي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان الاردن، ط٤ ٢٠١٠

-جابر محجوب علي ،المدخل لدراسة القانون، الجزء الاول ، نظرية القانون بلا دار نشر.

-الجمال، شرح أحكام القانون المدني، مصادر الالتزام ، منشأة المعارف، الإسكندرية .١٩٩١.

-جميل الشرقاوي، النظرية العامة الالتزام ،الكتاب الاول، مصادر الالتزام. دار النهضة العربية.١٩٩٥

-حسن عبد الباسط جميعي – الحماية الخاصة لرضا المستهلك في عقود الاستهلاك – دار النهضة العربية – القاهرة – ١٩٩٦

-حسن علي الذنون ، النظرية العامة للالتزامات – مصادر الالتزام – احكام الالتزام – اثبات الالتزام ، دار الحرية للطباعة ، العراق – بغداد ، ١٩٧٦

-ريما فرج مكي، تصحيح العقد ، دراسة مقارنة، المؤسسة الحديثة للكتاب لبنان بيروت الطبعة الاولى، ٢٠١١
-صاحب الفتلاوي ،الموجز في العقود المسماة ،البيع والايجار والمقاولة، جامعة بغداد،١٩٩٣
صالح ناصر العتيبي ، فكرة الجوهرية في العلاقة العقدية ، دراسة مقارنة ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠١.
-صالح ناصر العتيبي ، فكرة الجوهرية في العلاقة العقدية ، دراسة مقارنة ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠١
-ضمير حسين ناصر ، منفعة العقد والعيب الخفي ، دراسة مقارنة ، الطبعة الاولى ، مكتبة زين الحقوقية والادبية ، لبنان ، ٢٠٠٩.
ضمير حسين ناصر ، منفعة العقد والعيب الخفي ، دراسة مقارنة ، الطبعة الاولى ، مكتبة زين الحقوقية والادبية ، لبنان ، ٢٠٠٩
-عامر قاسم احمد القيسي، الحماية القانونية للمستهلك، دراسة في القانون المدني والمقارن، ط١، الدار العلمية الدولية، ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠٠٢
-عبد الحميد الشورابي، المشكلات العملية في تنفيذ العقد، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨.
-عبد الرزاق احمد السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد ، الجزء الاول ، الطبعة الثالثة الجديدة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، ٢٠٠٠.
-عبد الرزاق السنهوري ، مصادر الحق في الفقه الاسلامي ، الطبعة الثانية الجديدة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، ١٩٩٨.
-عبد المجيد الحكيم : الموجز في شرح القانون المدني، الجزء الاول، مصادر الالتزام ،الطبعة الخامسة ، مطبعة نديم،بغداد،١٩٧٧
-عبد المنعم فرج الصدة ، مصادر الالتزام دراسة في القانون اللبناني والقانون المصري ، دار النهضة العربية – بيروت ، ١٩٧٩ ص ٤٢٢
-عبد المنعم فرج الصدة، مصادر الالتزام دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦.
-عبد الناصر توفيق العطار ، نظرية الالتزام في الشريعة الإسلامية والتشريعات العربية، الكتاب الأول، مصادر الالتزام، ١٩٧٥.
-عبدالودود يحيى: دروس في النظرية العامة الالتزامات-الجزء الاول- مصادر الالتزام- دار النهضة العربية- ١٩٧٨
-عدنان ابراهيم السرحان ودوري حمد خاطر ، شرح القانون المدني ، مصادر الحقوق الشخصية ، الالتزامات دراسة مقارنة ، الطبعة الأولى ، الدار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٣٤.
-عزت حنورة : سلطة القاضي في نقض المعاملات ،خال مكان النشر ١٩٩٤.
-محسن عبد الحميد البيه، النظرية العامة للالتزامات، ج ١، مصادر الالتزام مجا، المصادر الإرادية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٧.
-محمد حسن قاسم، القانون المدني، الالتزامات المصادر العقد، مجا، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٧.

-محمد حسن قاسم، القانون المدني (العقد)، مج١ ،ج١ ،مطبعة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠١٧م
-محمد حسين منصور، الشرط الصريح الفاسخ دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٣.
-محمد عبد الظاهر حسين، الدور القضائي إزاء الرغبة في إنهاء الرابطة العقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠.
-محمد عزمي البكري، موسوعة الفقه والقضاء في شرح قانون التجارة الجديد، مج٢، ط٦ ، دار محمود للنشر والتوزيع، ٢٠١٨.
-محمود جمال الدين زكي، الوجيز في نظرية الالتزام في القانون المدني المصري، ط ١، مصادر الالتزام، ط ٢، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٧٦.
-محمود محمد الشارود –الوجيز في عيوب الارادة –دار الاتحاد العربي للطباعة –القاهرة –١٩٨٨
-نادية محمد مصطفى قرماز، حدود المسؤولية العقدية في إطار الالتزام ببذل عناية أو تحقيق نتيجة، مجلة بحوث الشرق الاوسط، جامعة عمان العربية، العدد ٤٨ ، سنة ٢٠١٩
-نبيل إبراهيم سعد، النظرية العامة للالتزام مصادر الالتزام دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٩.
-هائل حزام العامري –نظرية الاكراه المدني بين الشريعة والقانون –المكتب الجامعي الحديث - ٢٠٠٥

- الرسائل العلمية:

- الاء ربحي شاكر ، الاستحسان وأثره في تصحيح العقود المالية، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، جامعة آل البيت، الاردن، ٢٠١٩، ص ٣٠-٣٣.
- حسن على الذنون، النظرية العامة للفسخ في الفقه الإسلامي والقانون المدني، دراسة مقارنة رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق بجامعة الملك فؤاد الأول، مطبعة نهضة مصر، ١٩٤٦.
- منصور حاتم محسن ، فكرة تصحيح العقد ، دراسة مقارنة ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية القانون ،جامعة بغداد ، دار الكتب القانونية ، مصر ، ٢٠١٠.

- الدوريات والمجلات :

- أحمد السعيد الزقرد، محاولة لإنقاذ العقود من الفسخ الاتجاهات الحديثة في القوانين المصري والكويتي، والفرنسي والإنجليزي، مع الإشارة إلى قانون البيع الدولي للبضائع، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، ع٢٨ ، أكتوبر ٢٠٠٠.
- حسين بن معلوي بن حسين آل معلوي ،تصحيح العقد بإلغاء الشرط الفاسد: دراسة تأصيلية تطبيقية على بعض عقود المعاملات المالية المعاصرة، مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم، جامعة المنيا ، ع٤٧، مج٦، مصر، ٢٠٢٣،
- رشيد خواضى، الفسخ الجزئي للعقود المدنية: دراسة في ضوء القانون المغربي والمقارن، مجلة القضاء المدني، س٧، ع١٣، المغرب، ٢٠١٦
- صفاء مهدي محمد ، دور النية في تصحيح الإجراء القضائي المعيب: دراسة مقارنة في ضوء قرارات القضاء العراقي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، مج١٠، ع٣٩، العراق، ٢٠٢١،
- علي يونس اسماعيل ، مظاهر تدخل قاضي العقد في تنفيذ العقود الادارية وانهائها في القانون الفرنسي ، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية –كلية القانون –جامعة بغداد العدد الثاني، ٢٠٢٠.

- محمد حسن قاسم، نحو الفسخ بالإرادة المنفردة: قراءة في التوجهات القضائية والتشريعية الحديثة مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية، ع١، ٢٠١٠.
- محمد لبيب شنب، الجحود المبتسر للعقد، دراسة في القانون الأمريكي مقارنة بالقانونين المصري والفرنسي مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق - جامعة عين شمس، مج ٣ ، ع ١ ، يناير ١٩٦١ .
- مهدى بخدة، مبدأ المساواة التعاقدية في ظل مقتضيات عقد الإذعان وعقد العمل، مجلة القانون، معهد العلوم القانونية والإدارية، المركز الجامعي أحمد زبانة بغليزان، مج١١، ع١،الجزائر، ٢٠٢٢.
-جليل حسن ثابت وعلي جمعة عبد ، دراسة نقدية في محل العقد والالتزام ، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية ، كلية القانون جامعة بغداد عدد خاص ،الجزء الثالث ، المجلد ٣٦، كانون الاول ٢٠٢١.
-كاظم حمادي يوسف ، النظرية العامة للإرادة الضمنية ، دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية ،كلية القانون – جامعة بغداد، العدد الخاص الخامس ، ٢٠١٩.
-لؤي سطام حمود وحميد سلطان الخالدي، السلطة التقديرية للقاضي في منح الاجل القضائي في دعوى التنفيذ –دراسة مقارنة بحث منشور في مجلة العلوم القانونية –كلية القانون – جامعة بغداد العدد الخاص السادس ٢٠١٩.

- المراجع باللغة الإنجليزية :

- books:

- Aya sadeq jumaah , reality of the political rights of minotities in the Iraqi governorates thet are not organized in aregion journal posi ve school psychology .vol 6 no .4,2022.

- Torgāns, Kalvis, Jānis Kārkliņš, Vadims Mantrovs, and Lauris Rasnačs. Contract Law in Latvia. Kluwer Law International B.V., 2020.

-Hameed, Muntasser Majeed. "Hybrid regimes: An Overview." IPRI .Journal 22, no1(Jun): 1-24. doi.org/10.31945/iprij.220101

-Hameed, Muntasser Majeed. 2022. "Political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS)." Cuestiones Políticas .37, no. 65: 346-361

-Muntasser, M. H. 2022. " State-building and Ethnic Pluralism in Iraq after 2003." Журнал политической философии и социологии политики «Полития. Анализ. Хроника. Прогноз» 104. No.1: 110-130

-WEILL et TERRE' , op. cit , p.331 , MALAURIE et ,AYNE'S , op .cit ,p .334

- periodicals:

- Djankov, Simeon, Caralee McLiesh, and Andrei Shleifer. "Private Credit in 129 Countries☆." Journal of Financial Economics 84, no. 2 (May 1, 2007): 299–329. https://doi.org/10.1016/j.jfineco.2006.03.004.
- La Porta, Rafael, Florencio Lopez De Silanes, Andrei Shleifer, and Robert W. Vishny. "Legal Determinants of External Finance." Journal of Finance 52, no. 3 (July 1, 1997): 1131. https://doi.org/10.2307/2329518.
- Teo, Thompson S. H., and Yuanyou Yu. "Online Buying Behavior: A Transaction Cost Economics Perspective." Omega 33, no. 5 (October 1, 2005): 451–65. https://doi.org/10.1016/j.omega.2004.06.002.

Sage, Daniel, Andrew R.J. Dainty, and Naomi Brookes. "A Critical Argument in Favor of Theoretical Pluralism: Project Failure and the Many and Varied Limitations of Project Management." International Journal of Project Management 32, no. 4 (May 1, 2014): 544–55. https://doi.org/10.1016/j.ijproman.2013.08.005 - .